آفاق تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لمواجهة التنافسية

د. بن عيشي بشير

أ. غالم عبد الله

جامعة بسكرة

Resume :

The perspective developing of the small and the medium companies in Algeria to face the comptevity

The economists don't argue about the importance and the role of the small and medium companies in the employment, the investment and the decrease of the economic development rate. Many world countries care about its different economic power to give the subvention, advice and council for guarantee the continuity of its both dynamic sector and local economic development. So find usually the benefit of the big companies from this sector as (its source which gives the raw materials or gain from it in subvention the production operations in it. So, we r going to try through this study to evaluate the actual situation of the medium and the small companies in Algeria. To know the obstacles and the existing negative sides compared with developed countries. The establishing of this background will help for future plan of this sector with the concentration at the importance of its continuity and its growth.

We will talk also about the actual threats which exit in this dynamic sector, because of the technical evolution and the appearance of the world trade organisation as a (factor) concentrate to open the markets for competevity and cancel all the constraint which impose the subvention and protecting the local companies. Knowing the threats and the world evolution will help to adopt the suitable solutions to set the economy to cohabit with the new situation and guaranteed continuity and growth of the medium and small companies. On the light of all that, we will give some suitable solutions which may support continuity and capacity of the sector to stay and (competitive) with achieving (the looking economic growing). So, it put a completed conceit about the required future direction for Algerian economy. Finally, we will discus in this study about some points which we think it is important, which are :

* Analysis the actual situation in Algeria for the medium and small companies from the following sides:

Its capacity of competevity and continuity.

The subvention volume given to it and its quality.

The influence of the climate and environment on its work.

Analysis the actual world evolution effects at the medium and small Algerian companies capacity in the competevity and continuity. The future solutions to subvent this sector so that it can face the evolutions and

participate in the Algerian economic development

مقدمة:

لا يختلف الاقتصاديين على أهمية ودور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التوظيف والاستثمار ورفع معدلات التنمية الاقتصادية. و تم مختلف دول العالم ومع اختلاف قوة اقتصادها بتقديم الدعم والنصح والمشورة دف ضمان استمرارية هذا القطاع الحيوي واستمرارية نموه لتنمية اقتصادها المحلي. حيث تجد عادة استفادة الشركات الكبيرة من هذا القطاع كحاضنة لها تقدم لها المواد الخام أو تستفيد منها في دعم العمليات الإنتاجية فيها، حتى تستطيع شركا ا الصغيرة والمتوسطة الاستمرار والمنافسة.

ونتناول من خلال الدراسة تقييم الوضع الحالي الذي تعيشه المنشآت المتوسطة والصغيرة في الجزائر. دف التعرف على العوائق ومواطن النقص الموجودة مقارنة بدول العالم المتقدم. وتكوين هذه الخلفية يساعد على التخطيط المستقبلي لهذا القطاع مع التركيز على أهمية استمراريته ونموه.

وتتناول الدراسة التهديدات الحالية التي يعيشها هذا القطاع الحيوي نتيجة للتغيرات التقنية وظهور منظمة التجارة العالمية كمتغير يركز على فتح الأسواق للمنافسة وإلغاء كافة القيود التي تفرض لدعم وحماية الشركات المحلية. والتعرف على التهديدات والتغيرات العالمية يساعد في تبني الحلول الملائمة لإعداد الاقتصاد للتعايش مع الوضع الجديد ويضمن استمرارية ونمو الشركات المتوسطة والصغيرة.

وقد اتخذت الجزائر العديد من الآليات والسياسات في مجال تنمية منظومة المؤسسات الفردية و المصغرة والصغيرة والمتوسطة، وهي تجربة ثرية وهامة سوف نتعرض لها ضمن المحاور الأساسية التالية:

تحليل الوضع الحالي في الجزائر للشركات المتوسطة والصغيرة من حيث:

قدر ا على التنافس والاستمرار.

حجم الدعم الموجه لها ونوعه.

المناخ والبيئة ودرجة ملائمتها لعملها.

تحليل أثر التغيرات العالمية الحالية على قدرة المنشآت المتوسطة والصغيرة الجزائرية في المنافسة والاستمرار.

الحلول مستقبلية اللازمة لدعم هذا القطاع حتى يستطيع مواجهة التغيرات ويساهم في تنمية الاقتصاد الجزائري.

1-الوضع الحالي للشركات المتوسطة والصغيرة:

تحديد الاتجاه المستقبلي وبناء الحلول يستلزم تناول الوضع الحالي دف تحديد نقاط الضعف والقوة. ومما لاشك فيه أن تحليل الوضع الحالي يعكس لنا نقاط الضعف والقوة لقطاع المنشآت الصغيرة في الجزائر. وسيتم تناول عدة جوانب أولها الدعم في صورة قروض والتمويل وكيفية التعامل معها من الجانب الحكومي والبيئة الخاصة ا ومنها نخلص إلى مدى قدر ا على المنافسة.

تصنيف وتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر مشكلة تعريف وتحديد وتصنيف المنشآت إلى صغيرة ومتوسطة وكبيرة مفتاح أساسي للتعامل ولوضع الخطط لتحفيز وتطوير القطاع. فالمنشآت الصغيرة تعتبر مفتاح للتنمية ودخول المواطن السوق بالاستثمار وتكوين العمل الخاص ومفتاح الاقتصاد الحر. وعادة ما ينظر للشركات (المنشآت) الصغيرة في التوظيف ورفع القيمة المضافة للاقتصاد وتمكين الشركات الكبيرة في الاستفادة منها كميزة نسبية وميزة تنافسية لها وعمق استراتيجي بالتالي. حاليا لا يوجد تعريف واضح يتناسب مع الواقع الاقتصادي والتطورات التي يعايشها الاقتصاد الجزائري.

ولقد وردت تعريفات عديدة من بينها تعريف اللجنة الأوروبية التي ميزت بين المؤسسات بالتركيز على معيار حجم العمالة واستقلالية المؤسسة ورقم الأعمال والحصيلة السنوية، فتعد مؤسسية فردية تلك التي لا تشغل أي عامل،أما المؤسسة المصغرة فهي تلك التي تضم بين عامل إلى تسعة(09) عمال أجراء، في حين انه المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توظف من 10 عمال إلى 49 عامل أجير، أما المؤسسة المتوسطة فهي التي تشغل بين 50 إلى 249 عامل أجير [1] وتتميز باستقلاليتها.ولقد أخذت الجزائر بالمعايير الأوربية في تحديد مفهوم" م. م. ص. م" [(*)] فعرفت المؤسسات المصغرة بأ ا تلك التي تشغل من عامل (1) إلى (9) عمال وتحقق رقم أعمال أقل منن 20 مليون دينار أو تتجاوز حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار[2].

كما عرفت المؤسسات المتوسطة بأ ا تلك التي توظف بين 50 إلى 250 عامل ويكون رقم أعمالها بين 200 مليون و 2 مليار دينار جزائري أو تكون إجمالي حصيلتها السنوية ما بين 100 مليون و 500 مليون دينار جزائري [3] ويمكن التعبير عن المفهوم السابق في الجدول التالي:

الجدول رقم 01 : معايير التمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر

المعـــايير / المؤسسة	العمالة الموظفة (عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون دينار)	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
المؤسسة المصغرة	1 إلى 9	20	10
المؤسسة الصغيرة	10 إلى 49	200	100
المؤسسة المتوسطة	50 إلى 250	200 إلى 2000	100 إلى 500

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر2001، ص 9/8.

وهو نفس المفهوم تقريبا الذي أوردته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو" لبعض أنواع تلك المؤسسات.

ولكن تبقى المسألة الحاسمة هي التمييز النوعي بين المؤسسات تبعا لاستخداما ا التقانية والمعرفة المكثفة، بحيث تطرح من جديد إشكاليات متعلقة بنوعية العمالة وطبيعة المهارات والخصائص التكنولوجية للأصول الإنتاجية فقد تكون مؤسسة متوسطة تستخدم وسائل إنتاج كثيفة راس المال، كثيفة المعرفة أهم أو أكبر من مؤسسة كبيرة تستخدم أكبر من 250 عامل وتعتمد على المهارات البسيطة العادية وتستخدم وسائل إنتاج كثيفة العمالة[4].

الدعم الاقتصادي للمنشآت المتوسطة والصغيرة:

من التحليل السابق نخلص إلى أن المنشآت الصغيرة والتي تعتبر رافدا رئيسيا للاقتصاد الجزائري في الآونة الأخيرة ويجب أن توجه لها جزء كبير من الموارد لتنميته لا ينعم بما تنعم به المنشآت الكبيرة والمتوسطة. ولعل عدم وضوح الرؤيا وتوفر السيولة ورأس المال في فترات سابقة وسهولة الحصول على التمويل أدى لعدم الاهتمام بتوفير الدعم الاقتصادي لها. ولكن الوضع الآن يستلزم توجيه جزء كبير من الموارد التي استفادت منها المشاريع الكبيرة لتنمية ورعاية الصغيرة. علاوة على أهمية أن يستغل تمويل المنشآت الكبيرة لدعم التعاون والتفاهم والتبادل التجاري مع المنشآت الصغيرة كما هو حاصل في الدول الصناعية المتقدمة. وبالرغم من أن هذه الدول سبقتنا بخطوات لكن محور تطورها هو سهولة الدخول لسوق رأس المال وتوفر الدعم اللامحدود من الدولة في تسهيل الحصول على التمويل. خاصة وأن الجزائر تجد صعوبة في التعامل مع القطاع المصرفية.

هناك حاجة ماسة لتبني استراتيجية مغايرة في تسخير الدعم والتمويل لهذا القطاع حتى يأخذ حظه ويمارس دوره كونه مركز الثقل لأي اقتصاد ومع الضغوط الحالية والمستقبلية للاقتصاد الجزائري. فالموارد المالية لم تتاح أو توفر كما تم للشركات المتوسطة والكبيرة وخلال النصف القرن الماضي في الجزائر.

هيكل التعامل الحالي:

حاليا تتعدد وتتباين الجهات الرسمية التي تتعامل مع المنشآت الصغيرة لإصدار التراخيص وحسب النشاط الممارس. فتجد بعض الأنشطة يمكن أن تصل التراخيص السنوية التي تحتاجها لممارسة عملها لأكثر من ثلاثة جهات في الغالب (بلدية، تجارة، دفاع مدني). ومعها تضاف رسوم الحصول على هذه التراخيص ويضاف لها عادة مكتب العمل ووزارة الداخلية والخارجية للحصول على العمالة اللازمة لممارسة العمل.

مما لاشك فيه أن تزايد عدد الجهات التي يتعامل معها هذا القطاع تسبب نوع من الإرباك وضعف القدرة على الحركة خاصة وأن روتين الترخيص منهك زمنيا ولجهات مثل البلديات التي تعتبر مؤثر رئيسي على حرية

الحركة. ومع إضافة حجم الرسوم السنوية يزداد حجم العبء المالي والمصاريف الثابتة التي لا يسهل التخفيف منها.

وانعدام وجود جهات رسمية تقدم النصح والدراسات مع عدم توفر خدمات التدريب والتطوير لهم وبتكلفة مقبولة. وفي معظم الدول وعلى اختلاف درجا ا تجد أن هذا الدور مارس بصورة قوية من قبل الجهات الرسمية وبدعم سخي لما يمثله هذا القطاع من قوة

اقتصادية. ويعتبر نشاط الغرف التجارية في هذا الصدد محدودا بسبب الإمكانيات المادية وتكلفة القيام ذا الدور الذي يعتبر من مسؤوليات الحكومة. فالتدخل من قبل جهة ربحية يؤثر سلبا على توازن السوق الذي تمارس فيه أيضا شركات متوسطة وصغيرة.

هناك حاجة لأن تتم إعادة صياغة للسياسات والإجراءات المطلوبة من المنشآت المتوسطة والصغيرة إذا رغبنا في أن تمارس دورها المطلوب مستقبلا. والعمل هنا يتم وعلي محورين رئيسيين هما تبسيط الإجراءات والرسوم المطلوبة لهذا القطاع حتى نسهل عملية الدخول والخروج منه وهو هدف استراتيجي ومارس من دول عديدة استطاعت أن تحقق دور ملموس لهذا القطاع الاقتصادي. والمحور الثاني يتمثل في ترشيد عمل هذا القطاع من خلال تقديم النصح والمشورة لدعم القرار الاستثماري فيه وتوفير التدريب اللازم حتى تمارس الوظائف بدرجة عالية من المهنية لوقف الهدر وتحقيق الوصول للهدف.

الوضع الحالي يشير لوجود خلل كبير ويجب أن تتم معالجته بصورة تضمن سهولة الممارسة والدخول وهذا يعني إعادة صياغة التعامل مع الجهات الحكومية وإلغاء الخلل نتيجة للروتين وزيادة النفوذ السلبي للجهات الحكومية من خلال التعامل كجهة واحدة وكما يتم لهيئة الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية. وهنا لابد من إعادة هيكلة القطاع الحكومي المتعامل مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وإلغاء التكرار فيها وتوحيد الجهات المانحة للترخيص.

1-4-المناخ والبيئة:

المتطلع لمدي توفر بيئة ملائمة للشركات والمنشآت الصغيرة وعملها في المملكة العربية السعودية يجدها غير متوفرة أو غير صحية أو ا ال شبه مقفول. فالشركات الكبيرة سواء كانت داعمة (حاضنة) أو موفرة للخدمات قليلة أو ضعيفة. فالنظر إلى تطوير وتحسين القطاع حتى يستطيع القيام بدوره مستقبلا غير مقبول وينظر له كوزن إضافي يجب التخلص منه لتسهيل الحركة. ولعل برمجة عمل القطاع نفسه من قبل الدولة لتدعيم التعاون غير متوفرة والاتجاه نحو الاستفادة كما يتم في دول العالم المتقدم من خلال التصغير وتفعيل دور المنشآت الصغيرة في ممارسة أدوار محددة نجدها غير موجودة حاليا.

العلاقة حاليا والتي يمكن أن تنمي بين المنشآت المختلفة العاملة في الاقتصاد ترتبط بالسياسة العامة واتجاه الدولة في تنمية هذا القطاع وحجم الموارد المسخرة له. فهذه البيئة تعتمد بدرجة قوية على الدفع وفرض التعاون من خلال الحوافز لرفع القيمة المضافة في الاقتصاد المحلي. والملاحظ بالرغم من أن كافة الدول في العالم تحرص

وبصورة جذرية على رفع القيمة المضافة من خلال الاستفادة الكاملة من المنشآت المتوسطة والصغيرة لدعم التنافس على المستوي العالمي. ونظرا لأن هناك حاجة لوجود دعم حكومي لتشجيع الرعاية والتعامل حتى يأخذ وضعه الصحيح فهناك حاجة ماسة لأن يتم التفاهم والتقارب و الاعتمادية بين مختلف القطاعات وبدعم مادي حكومي. فالقيمة المضافة في النهاية ستكون لصالح الاقتصاد السعودي ككل وعليه يجب أن يتحمل الاقتصاد المبادرة ومن الموارد المتاحة كنوع من الاستفادة منها وللصالح العام.

ولعل الطريقة الملائمة هي تكوين شركات حكومية تقدم الخدمات التي لا يستطيع الحصول عليها بكفاءة وجودة مقبولة وخاصة في مجالات التسويق والتدريب والإدارة والاستشارة. فدول العالم المتقدم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تستغل الجامعات والهيئات العلمية فيها والحكومية في دعم وتقديم هذه الخدمات. في حين نجد أن هناك معاناة من قبل الشركات المتوسطة والصغيرة في الحصول على احتياجا ا كما ترغب وبتكلفة مقبولة.

1-5-القدرة على التنافس والاستمرار حاليا:

وتعتبر قدرة المنشآت الصغيرة على الاستمرار نابعة من قدر ا على المنافسة وعلى حجم المساحة المعطاة لها من المنشآت الكبيرة ومن القطاعات الحاضنة ومن المنافسة الخارجية ودرجة تفهم الدولة لدورها وأهميتها. والاستمرار نتيجة طبيعية للنجاح والقدرة على التنافس من قبل هذه الشركات وقدر ا على تسويق منتجا ا في الأسواق المحلية والدولية.

ويوجد قصور واضح في ممارسة هذا الدور التسويقي من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة علاوة أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفر فيها إدارة للتسويق. ويعتبر هذا القصور سببا مباشر للتأثير على قدر ا على المنافسة وبالتالي الاستمرار في ظل البيئة الحالية والتي لا تتوفر فيها شركات حاضنة أو شركات داعمة بصورة واضحة في السوق. وهناك حاجة فعلية لمن يدعم الشركات الصغيرة في التسويق كما هو حال التجربة الإيطالية واليابانية والأمريكية وما هو حاصل في دول العالم المتقدم. ويمارس من قبل الدولة في الدول النامية مثل كوريا الجنوبية والصين وسنغافورة وماليزيا ومصر.

الواقع الحالي يشير إلى وجود خلل كبير في هذا الجانب لا يتفق مع الدور أو التوجه نحو أن تلعب المنشآت الصغيرة والمتوسطة مستقبلا في دعم الاقتصاد الجزائري وحتى تستطيع السوق أن تحقق المأمول هناك حاجة لوجود شركة تقوم بدور المخطط والمنمط والمسوق حتى توجه القدرات في المنشآت المتوسطة والصغيرة في الاتجاه الصحيح. ويعتبر هذا من وسائل دعم وتنمية الصناعات الصغيرة حتى تنمو وتنافس. ولا يعد الدعم هنا مخلا لاتفاقات منظمة التجارة العالمية حيث تمارس إلى اليوم ومن قبل العالم بشقيه.

1-6- النمو الحالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد شهدت هذه الرحلة تحولات عميقة للانتقال من اقتصاد إداري إلى اقتصاد انفتاح يلعب فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي دورا محوريا، وقد تم ذلك تحت مراقبة صندوق النقد الدولي من خلال التزام الجزائر بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى (01 أفريل 1994 / 31 ماي 1995) وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة 31 مارس 1995 إلى 1 أفريل 1998، وعقدت مجموعة من الاتفاقات مع البنك الدولي من أهمها برنامج التعديل الهيكلي بسنة 1998 لمدة سنتين، وأتاحت هذه العلاقة مع المؤسسات الدولية تخفيف أزمة المديونية الخارجية بعقد اتفاق إعادة جدولة جزء من الديون الجزائرية و إعادة هيكلة بعضها الآخر، وأدت من جهة أخرى إلى تطبيق منظومة من السياسات النقدية والمالية والتجارية والاقتصادية التي أدت إلى خوصصة الكثير من المؤسسات العامة، وساهمت في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأنشطة وا الات المرتبطة باقتصاديات الانفتاح الأمر الذي جعل الدولة تتخذ العديد من الإجراءات لاحتواء الآثار السلبية وتفعيل الجوانب الإيجابية التي تساعد على تطور المؤسسات الاقتصادية سواء تعلق الأمر ببرامج التأهيل الاقتصادي أو المنظومة القانونية لتطوير الاستثمار وترقية المؤسســات الصــغيرة والمتوسطــة (الأمر رقم 03/01 الصادر في 20 أوت 2001) القانون التوجيهي رقم18/01 الصادر بتاريخ 2001/12/12) المراسيم الصادر سنة 2003 المتعلقة بالمشاتل ومراكز التسهيل وغيرها، المراسيم الصادرة في ديسمبر 2003 المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وأشكال الدعم والاستفادة في إطار الآلية الجديدة.[5] وقد تطورت منظومة المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة كما هو موضح في الجداول اللاحقة

الجدول رقم 2 : تطور عدد المؤسسات والعمالة الموظفة سنة 1999

الفئة	حجم العمالة	**عدد المؤسسات**	**%**	**العمالة الموظفة**	**%**
المؤسسة المصغرة	0-9	148.725	93.2	221.975	35.0
المؤسسة الصغيرة	10-49	9.100	5.7	176.731	27.8
المؤسسة المتوسطة	50-250	1.682	1.05	235.669	37.2
الإجمالي		159.507	100	634.375	100

المصدر : ا لس الاقتصادي والاجتماعي، من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة، جوان 2002، ص 19.

مع العلم بأن الأرقام تشمل المؤسسات الرسمية المسجلة لدى الصندوق الوطني للتامين الاجتماعي وقد تطورت في بعض الأصناف خلال سنة 2002 بالمقارنة مع سنة 1999 كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم3: تطور المؤسسات والتشغيل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2002

نوع المؤسسات	**عدد المؤسسات**	**%**	**حجم التشغيل**	**%**
المؤسسات المصغرة من 1 إلى 9 عمال	177773	%94	340646	%46.6
المؤسسات الصغيرة من 10 إلى 49 عامل	9429	%5	179585	%24.6
المؤسسات المتوسطة من 50 إلى 250 عامل	1402	%1	210851	%29
ا ـــــــــــــموع	188564	%100	731080	%100

المصدر: بتصرف راجع : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، بيان المعطيات الاقتصادية 2002

من واقع الأرقام السابقة نلاحظ تطور عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2002/1999 حيث تزايد بحوالي 29000 مؤسسة، وتزايد حجم العمالة بواقع 97 ألف وظيفة سنة 2002 ليصل إلى 731 ألف عامل، وعلى مستوى تركيبها النوعي نلاحظ انخفاض حجم العمالة في صنف المؤسسات المتوسطة التي توظف من 50 إلى 250 عامل حيث انخفض عدد العمال بواقع 25 ألف سنة 2002 بالمقارنة مع سنة 1999، وهو ما يؤكد التأثير السلبي لبعض سياسات التحرير على هذا النوع الهام من المؤسسات الأمر الذي يتطلب سياسات جديدة وهو ما سوف نتعرض له في المحور اللاحق.

وتتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2002 على قطاعات النشاط الاقتصادي كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم 4 : توزيع المؤسسات " م.ص.م" على قطاعات النشاط

من حيث عدد المؤسسات وحجم العمالة

قطاع النشاط	المؤسسات %	التشغيل %
البناء والأشغال العمومية	28.93	38.9
التجارة	16.29	10.49
النقل والمواصلات	09.04	03.4
خدمات العائلات	07.14	02.9
صناعة المنتجات الغذائية	12.4	07.8
الفندقة و الإطعام	12.3	04.1

المصدر : .أ.د/ صالح صالحي : أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري : ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي ، القاهرة 19-22 يناير 2004

أما قطاع الصناعة التقليدية والحرفية والذي يشتمل على المثير من المؤسسات الفردية والعائلية والمصغرة والصغيرة، فقد عرف تزايدا هاما حيث بلغ عدد المسجلين بغرف الصناعة التقليدية والحرف حوالي 64677 مسجل يتوزعون كما يلي :

الجدول رقم 5 : توزيع مؤسسات الصناعة التقليدية والحرفية

على قطاعات النشاط، وأشكال النشاط 2002

شكل النشاط / قطاع النشاط	حرفيون فرديون	تعاونيات الصناعة التقليدية	مؤسسات الصناعة التقليدية	ا موع
الخدمات	34834	253	18	35105
الإنتاج	20890	542	66	21498
تقليدية	7956	99	19	8074
ا موع	63680	894	103	64677

المصدر :. أ.د/ صالح صالحي : أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ،مرجع سابق

تضاف إلى هذه الأرقام الرسمية المتعلقة بالمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الأنشطة الاقتصادية المذكورة، وأرقام مؤسسات الصناعة التقليدية والحرفية، الأرقام التي يصعب تحديدها بدقة غير الرسمي والتي يعتقد بأ ا تتجاوز مؤسسا ا المؤسسات المحلية الرسمية وهي غير مؤطرة وغير موجهة.

2-التغيرات العالمية الحديثة:

علاوة على الضغوط الحالية التي تواجها الشركات والمؤسسات الصغيرة تواجه هذه الشركات الضغوط العالمية والمناخ الجديد الذي تواجه. وهناك حاجة لتبنى سياسة تساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة الضغوط والتي تستلزم موارد وإمكانيات اقتصادية لتتمكن من المنافسة. فالشركات إذا أخذت اتجاه الحصول على الخدمات بدون تنسيق أو دعم ستكون التكلفة مرتفعة حتى تستقر السوق وتتجاوب معها. لذلك يعتبر التأهيل والتحضير هو دور للدولة وللاقتصاد السعودي ككل ويجب أن توفر له الموارد كما هو حاصل في معظم دول العالم.

2-1-شبكة المعلومات وأثرها على أسلوب الممارسة:

تعتبر شبكة المعلومات (Inter Net) أحدث وسيلة وأداة لدعم التسويق والوصول للمستهلك بيسر وسهولة. واتجهت الدول المتقدمة نحو دفع الشركات الوطنية فيها على شغر مواقع على الشبكة لتدعيم الميزة التنافسية فيها. بل واتجهت دول مثل سنغافورة واستراليا لتقديم الدعم المالي للشركات الموجودة فيها لاحتلال مواقع لها على الشبكة. وتساعد الشبكة كثيرا في سهولة الوصول للمستهلك والراغب في الحصول على السلعة وعرضها له بغض النظر عن الارتباط أو التواجد مكانيا[6].

حاليا تعتبر تجربة الجزائر في التعامل مع الشبكة المعلوماتية حديثة مقارنة بمن سبقونا حتى في الدول ا اورة. وبالتالي هذا الاتجاه يتوقع أن يبدأ في النمو والتوسع وسيشهد دخول استثمارات ولكن تبقي مسألة التوقيت والتكلفة مؤثرا مباشرا لا يمكن أن نتحمل البطيء فيه وترك قوى السوق حتى تحقق الهدف. وهناك حاجة لأن يتم الدفع من قبل الدولة وفي هذا النطاق حتى لا نخسر الزمن وهو عامل حيوي وسيكون مكلفا على الاقتصاد الجزائري ويصعب معه التصحيح.

على الرغم من أن الجزائر تتوفر فيها استثمارات ضخمة في مجال التقنية وبكل المقاييس ومقارنة بالدول ا اورة لكن لا يزال هناك فراغ بالنسبة للشبكة المعلوماتية. وهناك حاجة لتطوير هذا القطاع وبتوقيت متسارع لضمان توفير الخدمات وتمكين المنشآت الصغيرة بصورة خاصة من الاستفادة من الوجود على الشبكة المعلوماتية وبتكلفة معقولة وبكفاءة مرتفعة. وترك السوق وقواها لتحرك وتنمي هذا الاتجاه في ظل تأخر دخول الشبكة للجزائر وتكلفة تقديم الخدمات واحتياجها لارتفاع الطلب حتى تصحح الأسعار سيكون محجما للدخول والاستفادة من التقنية بالصورة المطلوبة وسيؤثر على الاقتصاد الجزائري سلبا في ظل التطور والدخول في الشبكة من مختلف المنافسين وفي مختلف دول العالم. لذلك نركز على أهمية أن يتم تدعيم تطوير هذا الاتجاه وتوفير فرص النجاح له.

2-2-منظمة التجارة العالمية وأثر انضمام الجزائر لها على الشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة:

ويعتبر انضمام الجزائر محل قلق ولقطاعات اقتصادية عديدة وخاصة دخول شركات منافسة للسوق أو القضاء على الوكالات التجارية. وهناك ـديد مع التطور التقني أن تكون هناك مزاحمة وخاصة في مجالات الخدمة التقنية من وراء الحدود. ومع سهولة التبادل التجاري وإلغاء الحواجز الجمركية تعتبر بوادر لمنافسة قادمة تتطلب القدرة على المواجهة وتسخير الإمكانيات حتى لا تكون النتيجة هي عدم القدرة على الاستمرار وبالتالي كارثة اقتصادية.

هناك حاجة لأن تتم دراسة الوضع الاقتصادي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وقدر ا على المنافسة والقدرات المتوفرة لها حتى توجه الموارد الاقتصادية وتدعم أو يتم تحجيم الدخول في ا الات التي لا توجد فيها قدرة على المنافسة وتوجيه المنشآت الحالية ا الات أفضل. فالمنافسة ستؤدي إلى الخروج الإجباري وهدر الموارد بعد لا نحتاج للدخول فيه والاستفادة وتثقيف رأس المال المحلي هدف يجب أن نركز عليه في المستقبل[7].

حاليا لا تتوفر دراسات تتناول هذا البعد وهناك حاجة فعلية لدراسة مختلف القطاعات الاقتصادية حتى يتم تخفيض سلبيات الدخول لمنظمة التجارة العالمية وتحقيق أقصى درجة فائدة للاقتصاد الجزائري. والملاحظ أن تركيز الجهات الرسمية حاليا وخاصة وزارة التجارة على الانضمام مع النقاش ولم تم أي جهة أخري بتحضير الاقتصاد لعملية الانضمام وتحديد الاتجاه الذي يجب أن تستثمر فيه الموارد الاقتصادية.

فالتوقعات تشير إلى وجود سلبيات من الانضمام والدخول في المنظمة والدراسة قد تدعم النتائج والتوقعات هذه أو قد تري عكس ذلك. ولكن الإجابة لا تزال غير معروفة أو واضحة حول سلبية أو إيجابية الدخول وكيفية معالجة السلبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

2-3-هيكل وممارسات العمل نتيجة للتغيرات الأخرى:

نتيجة للمتغيرين السابقين ستكون أسلوب ممارسة الأعمال والتنافس تتم بصورة مختلفة ومغايرة وتستلزم تطوير الشركات والمؤسسات الصغيرة لتستطيع أن تنافس وتستمر في التركيبة الجديدة. وعلاوة على توفير الإمكانيات اللوجستيكية هناك حاجة لتدريب وتعليم المنشآت المتوسطة والصغيرة كيفية التعامل مع التغيرات العالمية وكيفية تحيدها والسيطرة عليها حتى لا تؤثر سلبا عليها.

فممارسات الأعمال في العقود القادمة وفي ظل التطور التقني تتطلب تغيرات وقدرات في التعامل وخاصة عند اختيار الدخول في الصناعات أو عند الرغبة في تكوين المنشآت الصغيرة بصفة أساسية أو عند الرغبة في التحول عن ا ال الحالي ونحو اتجاهات جديدة ذات عوائد مجزية. وبالتالي هناك حاجة لأن توجه الجامعات مراكز المساندة للشركات المتوسطة والصغيرة والغرف التجارية في التركيز على إدارة التغير والتهيئة للأوضاع العالمية الجديدة تمهيدا لدعم المنشآت المتوسطة والصغيرة في مواجهة التغير.
كما يجب أن يتم التركيز على تبسيط الإجراءات للدخول والخروج وتبسيط إجراءات التقاضي والحقوق نظرا لأن القطاع وفي الوضع الجديد لا يستطيع تحمل تكاليف إضافية نتيجة لعدم الكفاءة والتي يمكن معالجتها والحد من تأثيرها.

3-حلول مستقبلية لتدعيم القدرة على الاستمرار[8]:

وتركز الحلول المستقبلية على تطوير البعدين السابقين والخاصين بالاستفادة من الفرص التي يفرضها الواقع الاقتصادي الجديد. وعادة ما تكون الاستفادة من الجهة التي تبدأ أولا في تسخير مواردها لدعم وضعها وموقفها وليس الانتظار حتى تظهر النتائج.

3-1-جوانب الدعم الاقتصادي:

هناك حاجة لأن يحظى قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بتوجيه جزء من الموارد الاقتصادية لتنميته وتطويره وجعله قطاعا منتجا. جميع دول العالم تركز على توفير الدعم المادي و الخدمي لهذا القطاع وخاصة في مجال النصح والإرشاد والتوجيه. وهناك حاجة ماسة لأن يحظى هذا القطاع كما حظيت القطاعات الأخرى والشركات الكبيرة بالدعم والرعاية. والمهم أن تتم على أساس دعم كفاءة القطاع الإنتاجية واستمرار الأفضل وليس دعما لرعاية المؤسسات غير المنتجة أو غير القادرة على المنافسة. فالدعم لا يقصد به دعم عدم الكفاءة الإنتاجية وإنما إعطاء المؤسسات فرصة لكي تحظى بالحصول على احتياجا ا بتكلفة مقبولة وتتخطى ا عدم كفاءة السوق الإنتاجية. فعدم كفاءة السوق قد تسعر القروض والخدمات ولضيق السوق السعودي مقارنة بالدول التي يمكن لقوي السوق أن تضمن التسعير الكفء للمنتجات هناك حاجة لأن يتم دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تكون لها القدرة على التنافس.
ويعتبر جانب تطوير مركز الخدمات للمؤسسات المتوسطة والصغيرة حجر الزاوية لتغطية كافة الجوانب فيما عدا الجوانب المالية وفي نفس الوقت يمكن أن يوفر البيانات الإحصائية التي يحتاجها قطاع التخطيط الاقتصادي. لا بد من توفير مركز خدمي يقدم التدريب والاستشارات وبتكاليف منخفضة لدعم هذا القطاع الاقتصادي الحيوي والذي يحقق عدد من الأبعاد الاقتصادية الهامة للمجتمع.

3-2-جوانب الدعم التقني:

وتعتبر التقنية سلاح قوى وفعال إذا تم تقديمه بسعر وكلفة مناسبة وبسهولة مع توفير التدريب والتعليم معه. وهناك حاجة لأن يتم الاهتمام ذا الجانب من قبل الدولة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فالجانب التقني وحسب الاتجاه المستقبلي في العالم سيكون الميزة التي تدعم الاستمرارية في ظل المنافسة الحادة وانفتاح الأسواق. وعدم توفر الدعم والقدرة على الاستفادة من هذا الجانب سيؤدي لخسارة ضخمة للسوق السعودي. والتأخير سيحقق نفس نتائج إهمال هذا الجانب وعدم مراعاته علما بأن الجانب التقني يستلزم استثمارات كبيرة ومكلفة والانتظار حتى تتم من القطاع الخاص قد يؤدي لفوات الفرص.

ومن المهم أن يقوم بالدور الدولة وأن توجه الموارد لدعم الاستثمار في التقنية وتوطينها مع التركيز على إعطاء الجامعات مساحة للقيام بدور هنا نظر لأن أول خطوة في تطوين التقنية تنبع من التعرف عليها وتعليم ا تمع كيفية استخدامها والاستفادة منها. والاستثمار في التقنية عادة ما يحقق عوائد ولكن منخفضة وقد لا تشجع قيام القطاع الخاص به. والدولة مع الجامعات كو ا منخفضة التكلفة (مدعومة بالتعليم) ستؤدي لتحقيق المعادلة المطلوبة لتنمية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكما هو مفترض.

4- التوصيات:

يمكن حصر التوصيات استنادا على التحليل السابق في التالي:

أولا: هناك عدم وجود دعم مالي مباشر للمنشآت الصغيرة وعزوف من الجهات المقرضة غير الحكومية بسبب الأنظمة الموجهة لهذه القطاعات وقدر ا على تحصيل حقوقها وهناك حاجة ماسة لتطوير وتنمية وسائل للتمويل يمكن للمؤسسات المالية الدخول فيها مع تمكينها من تحصيل حقوقها.

ثانيا: هناك حاجة لتوحيد الجهات التي تتعامل معها المنشآت الصغيرة والمتوسطة للحصول على تراخيصها اللازمة حتى لا تواجه بمجموعة كبيرة من الإجراءات تعيق عملية الدخول والخروج من السوق. علاوة على أهمية التعامل معها بصورة مخفضة للرسوم التي تدفعها حتى لا تكون عائقا للدخول في السوق.

ثالثا: أهمية تطوير مركز خدمات يساعد المنشآت المتوسطة والصغيرة على الاستمرار ومواجهة التقلبات المختلفة من خلال التدريب والنصح والمساندة.

رابعا: أهمية تطوير التكامل الاقتصادي بين مختلف الوحدات الاقتصادية ورفع درجة الاعتمادية بينها بما ينعكس إيجابا على الاقتصاد السعودي.

خامسا: تطوير القدرات وتفوير الإمكانيات للشركات المتوسطة والصغيرة للاستفادة من الشبكة المعلوماتية وتطوير مواقع لها كما يحدث في دول العالم المتقدم. والهدف هو توفير الجودة والتكلفة المعقولة حتى لا تشكل مانع لها في عدم الاستفادة من الشبكة المعلوماتية.

سادسا: أهمية تحديد ودراسة مدى قدرة الاقتصاد الجزائري على مواجهة انضمامها لمنظمة التجارة العالمية والاستفادة منها في توجيه الموارد الاقتصادية لتدعيم الاقتصاد وخاصة المنشآت المتوسطة والصغيرة.

المراجع:

أ.د/ صالح صالحي : أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري : ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي ، القاهرة 19-22 يناير 2004
الدار السعودية للخدمات الاستشارية "الصناعات الصغيرة والمتوسطة وطرق تمويلها" ندوة وزارة المالية والبنك الدولي.
صالح الشعيبي ،وزارة التجارة "المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية برامج وسياسات" ندوة وزارة المالية.
وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة " دور المنشآت المتوسطة والصغيرة في التنمية الاقتصادية في الجزائر"
غرف الرياض ومجلس الغرف " الإطار العام لسياسة دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاد الوطني: ندوة وزارة المالية.
خالد بوبشيت وداود رضوان وعارف العشبان " حاضنات المشروعات الاقتصادية فحواها وجدواها في التنمية الصناعية بالمملكة العربية السعودية" ندوة وزارة المالية.
ا لس الوطني والاقتصادي والاجتماعي ، مشروع تقرير : من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والموسطة في الجزائر ،جوان 2002
وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة ، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ديسمبر 2001
الهادي مباركي .المؤسسة المصغرة .المفهوم والدور المرتقب .مجلة العلوم الإنسانية .العدد11 سنة 1999 جامعة منتوري قسنطينة
المرسوم التنفيذي رقم78/03 المؤرخ في 25 فبراير 2003.الجريدة الرسمية العدد 13

---

[1] Olivier Torres, Les PME, Dominos, 1999,P 53.

* نشير لـ " م.م.ص.م " للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة.

[2] أ.د/ صالح صالحي : أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري : ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي ، القاهرة 19-22 يناير 2004

[3] وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ديسمبر 2001،ص8، 9.

[4] أ.د/ صالح صالحي : أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري : ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي ، القاهرة 19-22 يناير 2004

[5] وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة " دور المنشآت المتوسطة والصغيرة في التنمية الاقتصادية في الجزائر

[6] صالح الشعيبي ،وزارة التجارة "المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية برامج وسياسات" ندوة وزارة المالية.

[7] أ.د/ صالح صالحي : أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري : ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي ، القاهرة 19-22 يناير

[8] وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة " دور المنشآت المتوسطة والصغيرة في التنمية الاقتصادية في الجزائر"